

رئيس الهيئة

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٧٧) لسنة ٢٠٢٤/٨/٢٨ بتاريخ

بشأن ضوابط منح الترخيص واستمراره للشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية

وفقاً لآخر تعديل بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٢٦

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد الصادر بالقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية؛ وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية؛ وعلى قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق والأدوات المالية الصادر بالقانون رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية؛ وعلى قانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم (١٤٨) لسنة ٢٠٠١ ولائحته التنفيذية؛ وعلى قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم (٨٠) لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية؛ وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية؛ وعلى القانون رقم (١٤١) لسنة ٢٠١٤ بتنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ وعلى قانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم الصادر بالقانون رقم (١٧٦) لسنة ٢٠١٨؛ وعلى قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٠؛ وعلى قانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية الصادر بالقانون رقم (٥) لسنة ٢٠٢٢؛ وعلى قانون التأمين الموحد الصادر بالقانون رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٢٤؛ وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية؛ وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط منح الترخيص واستمراره وقواعد تملك أسهم الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية؛ وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٦١) لسنة ٢٠٢٤ بشأن الضوابط الرقابية في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية؛ وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/٨/٢٨؛

قدر

(المادة الأولى)

نطاق المريان

تسري أحكام هذا القرار بشأن ضوابط منح الترخيص واستمراره للشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.

١ - تم تعديل القرار بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٨١) بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٢٦.

رئيس الهيئة

(المادة الثانية)

تعريفات

في تطبيق أحكام هذا القرار، يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرین كل منها:

الشركة العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية	المساهم الرئيسي	المؤسسات المالية	
هي الشركة المرخص لها من الهيئة بمزاولة أي من الأنشطة المالية غير المصرفية، ويشار إليها في أحكام هذا القرار بـ «الشركة العاملة».	المساهم المالك لنسبة ١٠% فأكثر من رأس مال الشركة سواء بمفرده أو من خلال أطرافه المرتبطة.		
		<ol style="list-style-type: none"> ١. البنوك المصرية وفروع البنوك الأجنبية الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري. ٢. شركات التأمين أو إعادة التأمين. ٣. الشركات التي يكون غرضها الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراق مالية أو زيادة رؤوس أموالها. ٤. الشركات والجهات التي تزاول نشاط البورصات. ٥. شركات الوساطة في السندات والمعاملون الرئيسيون. ٦. شركات رأس المال المخاطر. ٧. شركات المقاصلة والإيداع والقيد المركزي. ٨. شركات التمويل العقاري أو إعادة التمويل العقاري. ٩. شركات التأجير التمويلي أو التخصيم. ١٠. شركات التمويل الاستهلاكي. ١١. شركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة و/أو متناهية الصغر. ١٢. صناديق الاستثمار. ١٣. شركات الاستثمار المباشر. ١٤. الهيئة القومية للبريد. ١٥. بنك ناصر الاجتماعي. ١٦. صناديق التأمين الخاصة التي تبلغ حجم أموالها المستثمرة أكثر من ١٠٠ مليون جنيه. ١٧. جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. ١٨. صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية. ١٩. صندوق مصر الفرعى للخدمات المالية والتحول الرقمي. ٢٠. الشركات أو الجهات من الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة الصادر بشأنها قرار من مجلس إدارة الهيئة. ٢١. الأشخاص الاعتبارية الأجنبية التي تمارس إحدى الأنشطة المالية المصرفية أو غير المصرفية الخاضعة لإشراف ورقابة جهة تمارس اختصاصات مماثلة للبنك المركزي المصري أو الهيئة بحسب الأحوال. ٢٢. المؤسسات المالية العربية والإقليمية والدولية التي تتوافق عليها الهيئة. 	

رئيس الهيئة

يقصد بالمستثمر المؤهل أي مما يلى:	المستثمر المؤهل
أ) الأشخاص الطبيعيون من ذوي الخبرة التي لا تقل عن عشر سنوات في مجال إدارة الأموال واستثمارها و/ أو الاستثمار المباشر وأو المجالات المرتبطة بالأنشطة المالية المصرفية أو غير المصرفية، على ألا تقل قيمة الأصول السائلة أو الأوراق أو الأدوات المالية المملوكة له عن خمسة ملايين جنيه.	
ب) الجهات الحكومية والأشخاص الاعتبارية العامة وأجهزة الدولة التي تسمح القوانين والقرارات المنظمة لها بمزاولة أنشطة مالية واستثمارية بما فيها تأسيس الشركات أو المساهمة فيها.	
ج) شركات الأموال التي لا تقل حقوق الملكية بها عن عشرة ملايين جنيه.	
د) الشركات الأجنبية التي لا تقل حقوق الملكية بها عن خمسين مليون جنيه أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.	
هـ) المؤسسات المالية المشار إليها بهذا القرار.	
هي إحدى الشركات التي يتم تأسيسها والترخيص لها كشركة رأس مال مخاطر، وتكون ذات غرض واحد هو الاستحواذ على شركات أخرى، وتقوم بالحصول على التمويل اللازم لقيام بعمليات الاستحواذ من خلال طرح زيادة رأس مالها في اكتتاب خاص.	الشركة ذات غرض الاستحواذ PURPOSE SPECIAL ACQUISITION COMPANY «SPAC»

(المادة الثالثة)

ضوابط عامة

تكون الموافقة على طلبات تأسيس أو ترخيص الشركات العاملة في ضوء حاجة السوق للنشاط المطلوب الترخيص به أو تأسيس شركة لمباشرته بناءً على دراسة لسوق تعتمد من مجلس إدارة الهيئة، أو تقديم منتجات جديدة أو تطوير منتجات قائمة بحسب الأحوال، وبمراجعة توافر الاشتراطات الأخرى الواجب الالتزام بها وفقاً للتشريعات المنظمة لكل نشاط، وبمراجعة أثار الترخيص الاقتصادي على المنافسة في السوق.

وبالنسبة للشركات ذات غرض الاستحواذ فلتلزم بتقديم طلب قيد أسهمها بالبورصة خلال شهر من تاريخ حصولها على الترخيص وإلا اعتبر ترخيصها كان لم يكن، وفي حال شطب قيد أسهم الشركة من البورصة يتم إلغاء ترخيصها وتلتزم باتخاذ إجراءات التصفية، وذلك ما لم تقدم الشركة مبررات تقبلها الهيئة.

(المادة الرابعة)

ضوابط إصدار الموافقة المبدئية على التأسيس، والحصول على الترخيص

مع عدم الإخلال بمتطلبات التأسيس أو الترخيص المطلوبة وفقاً للتشريعات المنظمة لكل نشاط، يجب على الشركات الراغبة في الحصول على موافقة مبدئية على التأسيس أو الحصول على ترخيص بمزاولة أحد الأنشطة المالية غير المصرفية، الالتزام بما يلى:

- تقديم دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للشركة وفقاً للنموذج المعتمد من الهيئة.
- ألا تقل نسبة مساهمة المؤسسة المالية عن (٢٥٪) من رأس مال الشركة، أو ألا تقل نسبة المساهمة المباشرة أو غير المباشرة للمستثمر المؤهل عن ثلثي رأس مال الشركة، مع الالتزام بالضوابط الخاصة بهيكل الملكية لبعض الأنشطة المالية غير المصرفية على النحو الوارد بالجدول رقم (١) المرفق بهذا القرار.

رئيس الهيئة

ويجوز للهيئة أن تطلب أي بيانات أو مستندات للتأكد من المتطلبات الواجب توافرها في المستثمر المؤهل.

٣- الإفصاح عن المستفيد النهائي للمساهمين وفقاً للأحكام الواردة بالباب الثالث عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

٤- تقديم إقرار بالالتزام بالقرارات الصادرة عن الهيئة المنظمة لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية.

٥- وجوب استخدام أسلوب التصويت التراكمي في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بما يسمح بالتمثيل النسبي في عضوية مجلس الإدارة كلما أمكن ذلك.

٦- لا يقل نسبة تمثيل المرأة في مجلس إدارة الشركة عن (٢٥%).

٧- الانتهاء من إجراءات التأسيس خلال فترة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ موافقة الهيئة المبدئية، ويجوز للهيئة مدتها لمدد أخرى بناءً على مبررات تقبلها الهيئة وبمراجعة التشريعات المنظمة لبعض الأنشطة، وفي حالة عدم إنهاء تأسيس الشركة في المدد المحددة تعتبر موافقة الهيئة المبدئية كان لم تكن.

٨- استيفاء كافة متطلبات الحصول على الترخيص خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ القيد بالسجل التجاري، ويجوز مدتها بناءً على مبررات تقبلها الهيئة، وفي حالة تجاوز الشركة المدد المحددة للتقدم بمستندات الترخيص يجوز للهيئة في ضوء حاجة السوق قبول الطلب بعد تحديد مستندات الشركة بما فيها تحديد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية أو تقديم دراسة جديدة واستيفاء كافة متطلبات الترخيص بمزاولة النشاط وفقاً للضوابط المعمول بها وقت تقديم طلب الترخيص، على أن يكون من بينها توافر خبرة في القطاع المالي المصري وأو غير المصرفي لدى نصف أعضاء مجلس إدارة الشركة على الأقل بخلاف العضو المنتدب وذلك وفقاً لمدد الخبرة المنصوص عليها بقرارات مجلس إدارة الهيئة الصادرة في شأن كل نشاط، ومع الالتزام بأن يكون ربع أعضاء مجلس إدارة شركات التأمين على الأقل من ذوي الخبرة في مجال التأمين. ولا تسري متطلبات الخبرة الواردة بهذا البند في شأن الشركات التي تقدم استشارات مهنية.

٩- أن يتم بدء العمل في النشاط والانتهاء من التجهيزات المطلوبة وتعيين فريق العمل بالخبرات المطلوبة وفقاً لكل نشاط والبدء الفعلي للنشاط خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ الحصول على الترخيص، ويجوز مد هذه المدة في ضوء المبررات التي تقدمها الشركة وتقبلها الهيئة، وفي حالة عدم البدء الفعلي للنشاط في المدد المحددة يعتبر الترخيص لاغياً.

١٠- استيفاء نموذج الإفصاح المعد من الهيئة في شأن التحقق من مصادر أموال مؤسسي الشركة ومساهميها الرئيسيين.

١١- لا يكون أي من مؤسسي الشركة أو مساهميها الرئيسيين أو المستفیدين النهائيين أو أعضاء مجلس الإدارة مدربين في القوائم السلبية المتعلقة بالعقوبات المحلية أو الدولية.

١٢- لا يكون أي من أعضاء مجلس إدارة الشركة قد صدر ضده خلال الخمس سنوات السابقة على العضوية أي أحكام نهائية بعقوبة جنائية، أو بعقوبة جنحة في جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة أو إحدى الجرائم المنصوص عليها في القوانين المنظمة للأنشطة المالية غير المصرية ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو فقد شرط حسن السمعة وفقاً للضوابط القانونية المقررة، أو تكرر اتهام أيًّا منهم بارتكاب مخالفات جسيمة لقواعد المنظمة لنشاطه خلال آخر ثلاث سنوات ما لم يقض ببراءته.

ويشترط أن يتواجد في الشخص الاعتباري الذي يجوز له المشاركة في تأسيس الشركات العاملة ما يلي:

(أ) لا يكون في حالة إعسار مالي أو إفلاس.

(ب) لا تكون الهيئة قد أتخذت ضده أو أي من مساهميه الرئيسيين أو أعضاء مجلس إدارته إجراءات تحريك الدعوى الجنائية بشأن أحد الجرائم المنصوص عليها في القوانين والقواعد المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية أو صدرت ضده أي منهن أحكام قضائية نهائية في أي من تلك الجرائم أو الجرائم المنصوص عليها بقانون البنك المركزي والجهاز المركزي أو قانون مكافحة غسل الأموال خلال الثلاث سنوات السابقة على طلب التأسيس ما لم يكن قد تصالح عنها، أو يكون قد صدر ضد أي منهن أحكام نهائية بعقوبة جنائية أو جنحة في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة مالم رد إليه اعتباره.

رئيس الهيئة

ج- لا تكون الجهة الإدارية التابع لها قد اتخذت ضده أي من التدابير الاحترازية أو الجزاءات الإدارية باستثناء التنبية والإذار- خلال السنوات الثلاث السابقة على طلب التأسيس مالم تكن قد ازيلت أسبابها ومرت ستة أشهر على تلك الإزالة.

كما تسرى الأحكام الواردة بالبنود السابقة على المستثمرين المؤهلين المشاركين في تأسيس الشركة العاملة.

(المادة الخامسة)^٤

شروط استمرار الترخيص بمزاولة النشاط

تعد القرارات الصادرة عن الهيئة المنظمة لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية وكذا توافر هيكل ملكية الشركات العاملة في تلك الأنشطة والشروط والخبرات المطلوبة في أعضاء مجلس إدارتها أو القائمين على إدارتها، أحد شروط استمرار الترخيص بمزاولة النشاط.

ويجوز للهيئة إعفاء الشركات القائمة وقت العمل بأحكام هذا القرار من متطلبات هيكل الملكية الواردة به حال عدم استيفائها لها، وذلك عند إجراء تعديل على هيكل ملكيتها متى كان ناتجاً عن أي من الحالات الآتية:

- ١- زيادة رأس مال الشركة.
- ٢- الميراث أو الوصية أو الهبة.
- ٣- الاندماج.

٤- شراء أسهم الخزينة أو تخفيض رأس المال بإعدام أسهم الخزينة أو توزيع أسهم الخزينة كأسهم مجانية.

٥- إعادة هيكلة رأس المال فيما بين الأشخاص المرتبطة و/أو مجموعة الشركات المرتبطة.

٦- دخول مساهمين جدد بالشركة شريطة لا تزيد نسبة أي منهم سواء بمفرده أو مع أطرافه المرتبطة عن النسبة المملوكة لأي من مساهمي الشركة المالكين لـ (٢٥%) فأكثر من رأس مالها أو حقوق التصويت بها.

وتلتزم الشركات الحاصلة على ترخيص بمزاولة أحد الأنشطة المالية غير المصرفية باخطار الهيئة قبل قيامها بإجراء أي تعديل في تشكيل مجالس إدارتها، ويعد مضي أسبوعين دون رد من الهيئة بمثابة موافقة على إجراء هذا التعديل.

(المادة السادسة)

يلغى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٨ المشار إليه، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار.

(المادة السابعة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصري وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة والبورصة المصرية، ويُعمل بهذا القرار من اليوم التالي لتاريخ نشره بالواقع المصري.

٤- تم إضافة فقرة جديدة تالية للفقرة الأولى بالمادة الخامسة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٨١) بتاريخ ٢٦/١١/٢٠٢٥.

رئيس الهيئة

ملحق (١) ٣

نسبة مساهمة المؤسسة المالية او المستثمرون المؤهلون	النشاط
الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية	
لا يشترط توافر مؤسسة مالية أو مستثمر مؤهل.	١. تقييم وتصنيف وترتيب الأوراق المالية
لا يشترط توافر مؤسسة مالية أو مستثمر مؤهل.	٢. الاستشارات المالية عن الأوراق المالية
الشركات العاملة في مجال التأمين	
يشترط أن تكون نسبة المساهمة المملوكة للمؤسسات المالية بها لا تقل عن (٢٥٪) من رأس المال، ولا تقل حقوق الملكية بها عن خمسة مليارات جنيه، وأن تكون تلك المؤسسة أو الشركة المالكة لأغلبية أسهمها حاصلة على تصنيف ائتماني لا يقل عن (A) من إحدى جهات التصنيف المرخص لها من الهيئة بمزاولة نشاط تقييم وتصنيف وترتيب الأوراق المالية أو تصنيف صادر عن إحدى وكالات التصنيف الدولية بما لا يقل عن مستوى التصنيف المقرر لكل جهة.	<p>١. شركات التأمين (أشخاص/ممتلكات) وشركات إعادة التأمين</p> <p>٢. شركات الوساطة في التأمين / إعادة التأمين</p> <p>٣. شركات التأمين متناهي الصغر</p> <p>٤. شركات التأمين الطبي المتخصص</p> <p>٥. شركات خبراء تقييم الأخطار ومعاينة وتقدير الأضرار</p> <p>٦. شركات خبراء التأمين الاستشاريون</p> <p>٧. شركات الخبرة الاكتوارية</p> <p>٨. شركات إدارة برامج التأمين الطبي</p>
Standard & Poors (BBB)	
Fitch (BBB)	
Moody's (Baa)	
A.M Best (B +)	
وللهيئة الإعفاء من الحصول على التصنيف الائتماني إذا كانت حقوق ملكية المؤسسة المالية منفردة أو مع الشركة المالكة لغالبية أسهمها لا تقل عن عشرة مليارات جنيه وفقاً لآخر قوائم مالية معتمدة.	
يشترط توافر مؤسسات مالية بنسبة لا تقل عن (٢٥٪).	
يشترط توافر مؤسسات مالية بنسبة لا تقل عن (٢٥٪).	
يشترط توافر مؤسسات مالية بنسبة لا تقل عن (٢٥٪).	
لا يشترط توافر مؤسسة مالية أو مستثمر مؤهل.	
لا يشترط توافر مؤسسة مالية أو مستثمر مؤهل.	
لا يشترط توافر مؤسسة مالية أو مستثمر مؤهل.	
لا يشترط توافر مؤسسة مالية أو مستثمر مؤهل.	

٣- تم استبدال البند (١) بالشركات العاملة في مجال التأمين بالملحق "١١" بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٨١) بتاريخ ٢٦/١١/٢٠٢٥.

رئيس الهيئة

الشركات العاملة في مجال التمويل العقاري	
الالتزام بحكم البند (ب) من المادة (٣٠) من اللائحة التنفيذية لقانون التمويل العقاري.	١. شركات إعادة التمويل العقاري
لا يشترط توافر مؤسسة مالية أو مستثمر مؤهل.	٢. شركات خبرة التقييم العقاري
لا يشترط توافر مؤسسة مالية أو مستثمر مؤهل.	٣. شركات وساطة التمويل العقاري
الشركات العاملة في مجال التمويل الاستهلاكي	
الالتزام بحكم البند (٣) من المادة (٩) من قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي.	شركات التمويل الاستهلاكي